

Distr.: General
25 March 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٨٩ من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم المعلومات المرفقة المعنونة ”بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة
خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا“ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثالثة
والستين للجمعية العامة في إطار البند ٨٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) مراد أسكاروف

الممثل الدائم لجمهورية أوزبكستان



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا

بدأ نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويأتي هذا الحدث الهام في أعقاب التصديق على المعاهدة من قبل جميع الأطراف فيها: جمهورية أوزبكستان (١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧)؛ وجمهورية قيرغيزستان (٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧)؛ وجمهورية طاجيكستان (١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)؛ وجمهورية تركمانستان (١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)؛ وجمهورية كازاخستان (١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩). وهذه المعاهدة غير محددة الأجل.

وهكذا تحققت، بفضل جهود جميع البلدان والمنظمات الدولية ذات العلاقة لصالح كل دولة في المنطقة، المبادرة التي أطلقها رئيس جمهورية أوزبكستان، إسلام كريموف، في أثناء الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وهذه أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الشمالي. وهي ذات حدود مباشرة مع دولتين حائزتين للأسلحة النووية.

وتحتل مسألة إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية مكانة خاصة وسط القضايا التي تشكل لب عملية تعزيز الأمن الدولي. ويعود تاريخ المناطق الخالية من الأسلحة النووية إلى فترة الحرب الباردة، حين أدى ارتفاع مستوى التقدم التكنولوجي وإمكانية نشوب حرب نووية حرارية مع ما تحمل من آثار إلى مناقشة هذا الموضوع أكثر من غيره. وكانت نتائج العدد الذي لا يحصى من المؤتمرات والموائد المستديرة المواضيعية المثقلة بالمشاكل والمذكرات التحليلية والأهداف المماثلة، بمثابة اعتراف من الطرفين على جانبي المحيط باستحالة التعويل على إمكانية النجاة في حالة وقوع هجوم نووي.

وأضحت المناطق الخالية من الأسلحة النووية إحدى وسائل الحد من انتشار هذه الأسلحة والتصدي للكوارث النووية القائمة والممكنة، في زمن أفادت فيه التنبؤات بأن السلام والأمن النوويين سيظلان من أهم المشاكل التي ستواجه العالم على امتداد عقود عديدة عقب انتهاء الحرب الباردة.

ومن الضروري أن يمضي إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية تحت رعاية الأمم المتحدة. ولا يقل عن ذلك أهمية أن تشجع الأمم المتحدة بجميع السبل إشراك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في هذه العملية. وكان قادة أوزبكستان من أوائل المستجيبين لهذا النداء على وجه التحديد، من خلال تقديم مشروع لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، مع التركيز في هذا الصدد على ترابط قضايا الأمن الدولي والإقليمي والوطني وعدم إمكانية الفصل بينها.

وقد أمكن طرح مبادرة آسيا الوسطى بفضل دراسة متأنية للتجربة الدولية في مجال عدم الانتشار وتحديد أدوار دول آسيا الوسطى في مجال تعزيز الأمن الدولي.

وحظيت مبادرة جمهورية أوزبكستان بالتأييد الكامل من دول الحوار - تركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان - على أساس إعلان ألماتي الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٧. ولم ينقطع تأييد المبادرة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في إطار قرارات ومقررات الجمعية العامة، وفي وثائق مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وتمثلت إحدى الخطوات الهامة نحو تحقيق المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في انعقاد مؤتمر دولي بعنوان "آسيا الوسطى - منطقة خالية من الأسلحة النووية" في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بمدينة طشقند، حيث طرحت تقييمات إيجابية لجهود دول المنطقة، التي ترمي إلى توسيع مناطق العالم التي ستحظر فيها الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية بشكل دائم. ومثل هذا المؤتمر أولى نتائج الجهود المشتركة لدول وسط آسيا في مواجهة المخاطر والتحديات الخارجية. وأنشئ بموجب نتائج ذلك المؤتمر فريق خبراء إقليمي وعهدت إليه مهمة إعداد معاهدة في هذا الصدد.

وشهدت الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢ انعقاد سلسلة من اجتماعات العمل، التي عقدها فريق الخبراء في مدن جنيف وعشق أباد وطشقند، وسابورو (مرتان) وسمرقند، بالتعاون وثيق مع مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة وخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وجرى الاتفاق في الاجتماع الأخير الذي عقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في سمرقند، على إقامة احتفال رسمي للتوقيع على المعاهدة في سيميالاتينسك. وانعقدت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢، في مقر الأمم المتحدة، جلستا مشاورات مع خبراء من "الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية" (الاتحاد الروسي، وفرنسا، والصين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية). وأدخلت بموجب نتائجها تعديلات ومقترحات هامة على مشروع نص المعاهدة.

وعقد فريق الخبراء الإقليمي اجتماعه السابع، في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥، في مدينة طشقند. وخلال هذا الاجتماع، جرى التوصل إلى موقف مشترك متفق عليه لبلدان وسط آسيا فيما يتعلق بنص المعاهدة، وأخذت مقترحات وتعليقات "الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية" والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب شؤون نزع السلاح في الاعتبار.

وجرى التوقيع على هذه الوثيقة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، نتيجة العمل المشترك والذي استمر سنوات طويلة بين دول المنطقة، بمساعدة فعالة ومشاركة من منظومة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية (الاتحاد الروسي، وفرنسا، والصين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية). وينبغي هنا التأكيد على الدعم الذي حظيت به هذه المبادرة من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها ذلك البلدان الحائزة للأسلحة النووية، والتأكيد كذلك على دور الأمم المتحدة، التي شاركت للمرة الأولى بصورة مباشرة في إعداد مشروع المعاهدة والاتفاق عليه.

وتُلزم المعاهدة كل دولة طرف بعدم إجراء بحوث نووية، وعدم تصنيع أو إنتاج أو تكديس أسلحة نووية، أو حيازتها أو الحصول عليها، أو التقاعس عن فرض الرقابة على الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة النووية في كافة أشكالها. وتتكون المعاهدة من ١٨ مادة، ومن بروتوكول ونظام داخلي لتنفيذ المادة ١٠، يشتمل على إجراءات عقد الاجتماعات التشاورية.

وحسد مسار إعداد المعاهدة والتوقيع عليها وبدء نفاذها الجهود التشاورية المشتركة لجميع دول وسط آسيا الخمس وسعيها إلى كفالة الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، وهيئة الظروف الملائمة لنماء وازدهار شعوبها. وتولت جمهورية كازاخستان تنظيم حفلة التوقيع على معاهدة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، في مدينة سيميپالاتينسك؛ وعُهد إلى جمهورية قيرغيزستان دور الجهة الوديعة للمعاهدة؛ وتقرر عقد الاجتماع التشاوري الأول في جمهورية طاجيكستان. ويؤكد سعي حكومات هؤلاء الشركاء الدوليين في سبيل تنفيذ الإجراءات المتعلقة ببدء نفاذ المعاهدة، التزامهم المتعلقة بتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، والدخول فعليا في النظام الشامل لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وينسجم تحقيق مبادرة رئيس أوزبكستان عمليا مع أولويات السياسة الخارجية للبلد لكفالة الأمن الوطني، وتحقيق التنمية المستدامة لجمهورية أوزبكستان ومنطقة وسط آسيا بأكملها في بيئة مستقرة، والإسهام في تعضيد نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعتمد التنمية المستدامة لمنطقة وسط آسيا إلى حد كبير على الفهم الصحيح لطبيعة التهديدات والكشف عن مصادرها وعلاقاتها المتبادلة في الوقت المناسب. وتشكل الأسلحة النووية وغيرها من وسائل الدمار الشامل الأخرى أخطارا خاصة. وتدخل منطقة وسط آسيا في عداد أكثر مناطق العالم اكتظاظا بالسكان، ويعيش سكانها في ظروف قاسية مخوفة بالمخاطر من جميع الجوانب، وتتعرض تجمعاتهم في حد ذاتها للكوارث الطبيعية.

وتكتسي مبادرة رئيس جمهورية أوزبكستان، إسلام كريموف، مغزى خاصا في ضوء ازدياد أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمنطقة وسط آسيا، وراثتها بالموارد الطبيعية والمعدنية ومصادر الطاقة، بالإضافة إلى الموارد البشرية وغيرها من الموارد الأخرى، مما يجعلها ساحة لتلاقي المصالح الجغرافية - السياسية والاستراتيجية لكثير من الدول الكبرى في العالم.

ويشكل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا جزءا لا يتجزأ من نظام الأمن النووي العالمي، الذي تحدد ملامحه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويعني هذا في واقع الأمر أن الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا تشارك بفعالية في النظام العالمي لترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ويسهم كذلك في توضيح أهمية اقتراح إعلان وسط آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، عدم انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حتى الآن.

يضاف إلى ذلك ما ورد في خطاب اسلام كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان، الذي ألقاه في المؤتمر الدولي المعنون "وسط آسيا - منطقة خالية من الأسلحة النووية"، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، في مدينة طشقند، من أن "أي قرار سياسي وأي إجراء حكومي دولي، لا يكتسب أهمية إلا إذا ارتبط بشكل وثيق بالقضايا الاجتماعية وتوفير الحياة الكريمة للأفراد والمجتمعات. ولا يُستثنى من ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. فما الذي تستطيع المعاهدة أن تمنحه للشعوب على وجه التحديد؟ إنه قبل كل شيء إسهامها في تحقيق الأمن والتنمية المستدامة.

وعلى نحو ما لاحظ كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، حينما خاطب المشاركين في احتفال التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، "تُسهّم المناطق الخالية من الأسلحة النووية، على انفراد

وبشكل جماعي، في تعزيز النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، وتعضد الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، كما تُسهم إلى حد بعيد في صون السلم والأمن الدوليين والإقليميين“.

ويمثل تحقيق مبادرة إسلام كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، مساهمة ملموسة من قبل دول المنطقة في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي عمليتي نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، وإنشاء آلية للأمن الإقليمي.